تحت الحظر: 7

"كورونا" يغتال المشاريع الصغيرة أيضا..!

آثار فيروس كورونا على أصحاب العمل في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

مقدمة:

في شباط 2020 أعلن عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) بمدينة ووهان وسط الصين، لينتشر بعدها في العالم، محبطا بذلك التصورات التي قللت من شأن قوة انتشاره، التي حولته في شهر أذار 2020، إلى وباء، لتسببه بقتل الآلاف، وسرعة انتشاره، ما دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى رفع صفته من وباء إلى جائحة.

وإثر ذلك، اتخذت غالبية دول العالم، إجراءات مشددة، لضبطه، والحد من انتقاله بين مواطنيها، بوضع تدابير للعزل المنزلي والصحي، وإغلاق الحدود، وأماكن التجمع؛ كالأسواق والمسارح ودور السينما، والأحياء والمدن والبلدات، والمتاجر الكبيرة، والشركات والمصانع، والتباعد الجسدي، وغيرها من الإجراءات الصحية الصارمة.

في الأردن، اتخذت الحكومة قرارات صعبة، للحد من انتشار الفيروس، وصلت إلى فرض حظر التجول والتنقل بين المحافظات.

فقد اعلن رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز أمر الدفاع رقم (2) لسنة 2020، وصدر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992، ليل يوم الجمعة 20 أذار 2020، وإثره انطلقت صافرات الإنذار في البلاد عند الساعة الـ7.00 صباح يوم السبت 21 أذار، إيذانا ببدء تنفيذ الحظر على مستوى المملكة، ليشتمل على: وقف التجمعات، وإغلاق الأسواق، والشركات والمصانع والمدارس والجامعات، والمؤسسات الرسمية والخاصة، ووسائل النقل، وعزل المدن عن بعضها، ووقف التنقل بينها إلا في الحالات القصوى جدا، وإغلاق الحدود مع الدول المجاورة، والمطارات.

لكن الحظر، لم يتوقف عند تعطيل الحياة العامة وقطاعات العمل المختلفة، بل ألقى بظلاله القاتمة على الواقع المعيشي والاقتصادي للعمال وأصحاب الأعمال الكبيرة والصغيرة، والمهنيين والحرفيين.

وفي هذا النطاق، قدم "تمكين"، تقريرا، رصد أوضاع اصحاب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في الأردن، ومآلاتهم، وما وقع عليهم من ضغوطات اقتصادية ومعيشية، في ظل جائحة كورونا والحظر.

فالفيروس الذي أودى بحياة الآلاف حتى كتابة هذا التقرير، وتبعه قرار الحظر، عطل عجلة الإنتاج على نحو تام، ودفع الحكومة والناس للتوقف، أمام تبعات الحظر الاقتصادية الطارئة والضرورية في آن، وترتب على ذلك، تضرر عشرات الآالف من أصحاب العمل والمهن في المؤسسات الصغيرة، وانهيار إيراداتهم، وأغلاق مشاريعهم، لانخفاض الطلب على أعمالهم، وتوقف الإنتاج.

وقع هذا القطاع إذن، بين براثن الحفاظ على سلامة أفراده- وغالبيتهم مدربون، لاستمرار عجلة الإنتاج في مشاريعهم عند عودة الأمور إلى سابق عهدها، بانتهاء الحظر والجائحة، والتساؤل حول تدبير لقمة العيش وتغطية الالتزامات الضرورية خلال هذه الفترة الحرجة، بخاصة وأن غالبيتهم يعتاشون من أعمالهم على نحو يومي، ومجرد توقفها، يعني توقف دخلهم.

تحت ضغط الحظر، وتبعات الفيروس الاقتصادية على هذا القطاع، طفت على السطح تساؤلات ونداءات ومقترحات ومبادرات، لمعالجة أوضاع مختلف القطاعات، وبخاصة العمال اليوميين وأصحاب العمل في المشاريع الصغيرة، لكنها لم ترق إلى حلول جذرية لقضيتهم.

فالعاملون في هذا القطاع، بدأوا يشعرون بحجم ما وقع عليهم من خسائر، وما لحق بهم من معاناة معيشية، مطالبين بإيجاد آليات لحمايتهم ودعمهم، حتى لا تنهار أعمالهم، وتودي بهم إلى ما هو أبعد مما صاروا عليه في الجائحة.

"منذ بداية الأزمة لم يدخل جيبي دينار واحد. أغلقت محل الحلاقة الذي أعمل فيه، وهو مصدر رزقي الوحيد"، هكذا لخص إياد حاله، مثله مثل غيره من أصحاب المشاريع الصغيرة.

يشتغل لدى إياد عاملان، كل منهما يتلقى أجرا شهريا قدره 250 دينارا أردنيا، ومع بداية تفشي الفيروس، بدأت الاحوال في صالون الحلاقة الذي يديره تتراجع، لكن مع إعلان بدء تنفيذ الحظر، ومع تردي الأحوال أساسا منذ بدء انتشار الفيروس، انهارت تماما.

هذه الحالة، ضغطت عليه، ولم يستطع دفع، سوى نصف أجرة عامليه، تحت حجم التزاماته الضاغط، وتتمثل بأجرة المحل، وتغطية فواتير الكهرباء والماء، واحتياجات أسرته خلال الحجر، وما يقع عليه من التزامات أخرى، غالبيتها معيشية. كل ذلك، في ظل ظروف صعبة، ومحل أغلق وتوقف عن العمل لأجل مبهم.

مشاريع في مهب الريح:

صاحب عمل، يعمل في شركته 52 موظفا، مجمل رواتبهم الشهرية يصل إلى نحو 60 ألف دينار، وفقا لما قاله لـ"تمكين". توقفت أعماله تماما، من تشغيل وصيانه مشاريع منفذة، وتحت التنفيذ، والأخيرة تحتاج لأن تسلم لأصحابها في مواعيد محددة، لكن الحظر أوقف عملية التسليم، ما يترتب عليه غرامات تأخير مرهقة في هذا الظرف.

وبين أن تكبده لهذه الخسائر، سيؤثر على شركته، من حيث تغطية أجور العاملين، التي بات غير قادر على تغطيتها، لأنه في حال حصوله على أموال من الجهات التي ينفذ أو يجري صيانة لمشاريعها، فإنه سيغطي فيها التزامات شركته كالإيجارات والتراخيص والكهرباء والمعدات وغيرها من متطلبات، تسهم بإدامة الشركة.

على الطرف الموازي، وبحسب أصحاب عمل، تحدثوا لـ"تمكين"، فإن ما يمرون به من تداعيات الأزمة، يجبرهم على تخفيض رواتب عامليهم، وإنهاء خدمات بعضهم، للحد من استنزاف مؤسساتهم، معتبرين ذلك حماية لإدامتها واستمرار جزء من عامليها، وهم لا يرون- في حال أنهوا خدمة عمال لديهم، بأن ما يقدمون عليه فصل تعسفي، لأنهم يفعلوا ذلك، تحت ضغط ظروف استثنائية، لم يسبق للبشرية أن مرت بمثلها.

من هنا، يروا أن، على طرفي الإنتاج؛ صاحب العمل والعمال، تقدير الظروف الحالية وما يمرون به من ظروف، لكن هذا لا يمنع من أن عليهم اجرتاح حلول وخيارات مناسبة لمثل هذه الحالات.

أعمال النساء على حافة الانهيار:

وقعت مشاريع النساء الصغيرة، تحت مطرقة الفيروس القاسية، فإلى جانب أنها تشغل آلاف النساء والفتيات، وغالبيتهن يسهمن بإعالة أسرهن، فإن الأثر الذي لحق بهن جراء الجائحة، كان مرهقا، ولعل أبرز المشاريع التي تأثرت على نحو كبير، هي الصالونات النسائية ومراكز التجميل.

شكل تخوف النساء مرتادات هذه الصالونات، من الإصابة بالفيروس، إثر التحذيرات الواسعة من عدواه، بالتلامس والتقارب واستخدام الأدوات الشخصية، حالة تردد دفعت لتراجع الإقبال عليها، قبل الحظر، فخفّض ايراداتها.

ومع بدء انتشار الدعوات لضبط التجمعات، أو وقفها، ألغيت فعاليات اجتماعية كالأعراس والحفلات، والتجمعات، وغيرها من الأنشطة، وتفاقم الأمر، مع إعلان الحظر، ما أدى لإغلاق هذه المؤسسات، وتوقف عملها.

تقول صاحبات أعمال وعاملات يمتهن التجميل، لـ"تمكين"، إنهن ومع بداية الأزمة قبل الحظر، حاولن إيجاد مصادر أخرى للعمل، لكن تعطل غالبية القطاعات، حد من فرص بحثهن.

وفي سياق آخر، لحق الضرر بصاحبات العمل في المطابخ الإنتاجية، اللواتي شكون من أن فترة ما قبل الحظر كانت كارثية عليهن، لتراجع إقبال الزبائن على تناول الأطعمة الجاهزة خارج البيوت، ولكنه مع بدء تنفيذ الحظر، انهارت أعمالهن على نحو مأساوي، فلم تعد هناك طلبيات طعام تصلهن من الزبائن، أو من المجموعات العاملة في مؤسسات أخرى.

وكما لحقت بهن خسائر فادحة، فإن موردي المواد الأولية لهن، تعرضوا ايضا للخسارة.

ويشرن إلى أنهن يعتمدن في عملهن على المناسبات، وصادف أن بدأت الجائحة تتفاقم في الفترة التي يجهزن فيها لاحتفالا عيد الأم، لكنهن فقدن فرصة العمل في هذه المناسبة التي كانت تسهم برفع مداخيلهن، وتغطي أجزاء مهمة من مصروفات عملهن.

عاملة منهن قالت لـ"تمكين": "لا اعمل حاليا بسبب قرار الحظر ولدي الان القليل من الحليب لطفلتي، لم استطع السفر، وامل ان لا يطول الحظر".

فيما أشتكت عاملات من عدم قدرتهن على دفع إيجار المنزل، وأنه في حال لم يجري الدفع سيطردون.

"كورونا" يغتال الأعمال:

لم يأبه فيروس كورونا بشيء، فقد هاجم البشر ومشاريعهم، وحول العالم كله إلى صعوبات بلا حلول، وعطل المشاريع والأعمال، ولم يرحم حتى أصحاب الأعمال الصغيرة.

فأصحاب المطاعم الكبيرة والصغيرة، تدهورت أعمالهم، لكن أصحاب المطاعم الصغيرة، أكدوا لـ"تمكين"، أن فيروسا صغيرا كـ"كورونا"، اغتال أعمالهم الصغيرة، وبدأ الأمر قبل الحظر، إذ لم يعد هناك تقبل مجتمعي لتناول الأطعمة خارج المنازل، تحت رهبة العدوى بالفيروس، وبعد الحظر، أغلقت مؤسساتهم جميعها وتوقفوا عن العمل، وتعطل عمالهم، وبعضهم أردنيون بالإضافة لحملة الجسيات المصرية والسورية واليمنية.

صاحب مطعم بمنطقة الأزرق، قال "لدي عامل، ولم أعد قادرا على تسديد أجرته، فنحن في هذه المطاعم، نعمل يوما بيوم، إذا تعطلنا لا نحصل على شيء، ومع الحظر، لم يعد هناك أي مردود مالي يمكنني من الاستمرار بدفع راتب للعامل وتغطية نفقاتي الأسرية".

ومثلهم، أصحاب صالونات الحلاقة الرجالي، فقد عانوا من تردي أوضاعهم مع بدء المناداة بالحذر من تفشي الفيروس، والدعوات لاستخدام أقصى درجات العناية الشخصية، والابتعاد عن كل ما يسبب الاقتراب من الآخرين.

وبعد إعلان الحظر، فَقدَ أصحاب الصالونات وعمالهم، مصدر رزقهم الوحيد، وضاعف من سوء أوضاعهم المعيشية، التي باتوا لا يعلمون متى سيعودون إليها.

وفي لقاءاتهم مع "تمكين" بينوا أنه برغم كونهم أصحاب عمل، لكن دخلهم يعتمد على العمل اليومي، وكثير منهم ليس لديه أي إدخار مالي، بخاصة وأن عملهم شبه موسمي.

الحلاقون، وضعتهم هذه الأزمة بين فكي كماشة، فهم معطلون، وصالوناتهم مغلقة، ولا يتاح لأي منهم التحرك بحكم أمر الحظر، ما تسبب بحرمانهم من مداخيلهم المحدودة التي كانوا يعتاشون منها هم وعمالهم، ووقعوا تحت ضغط التزاماتهم كالإيجارات والأجور والفواتير الأخرى، والتزاماتهم الأسرية المعيشية.

وعلى شاكلتهم، تضرر أصحاب وصاحبات الحضانات الصغيرة، وغالبية منشآتهم تحتضن أعدادا محدودة من الأطفال، لا تزيد على 35 طفلا، لكن هذا العدد يتناقص أحيانا كثيرة، ما يتسبب بخسائر لهم، ومع إعلان الحظر، باتوا معرضين لنهايات مؤلمة، بسبب وقف التجمعات، وإغلاق المدارس، وغيرها مما نص على منعه أمر الحظر، الذين يرون أن أثره لن يتوقف، حتى بعد زوال الأزمة، إذ أن أولياء الأمور، يبقون مترددين بإرسال أطفالهم للحضانات لفترة لا يعرفون كم ستطول، لكن هذا كله، وضعهم في حالة يائسة.

صاحبة حضانة قالت لـ"تمكين" إن دخلها محدود، وما تتقاضاه من أولياء أمور الأطفال لم يعد تغطي الإيجارات والأجور والنقل والفواتير.

واوضحت أن عدد الأطفال المحدود، يؤثر على دخل الحضانة، بخاصة وأنه غالبا لا يصل للحد الأعلى، ومشيرة إلى أنها دفعت نصف أجور العاملات عندها، بصعوبة بالغة، ولا تعرف ما الذي سيترتب عليه وضع حضانتها لاحقا، بسبب تراكم التزاماتها.

مكاتب سياحية: الأزمة حتى 2021:

الحظر أوقف العديد من المكاتب السياحية الصغيرة عن العمل، وأصبحت البطالة تهدّد نصف عامليها، ووفقا لأصحابها فإن الكثير منها في العالم، ألغت حجوزاتها حتى بداية العام 2021، فلم يعد هناك زبائن يرغبون بالسفر في هذه الأزمة، ولم تعد هناك بلدان تفتح حدودها للزوار بسبب الجائحة.

وأكدوا أنه في حال لم تنته الأزمة، فإنهم سيضطرون لإغلاق مكاتبهم وتسريح عامليهم، فهم أساسا يعتمدون في دخلهم الوحيد على الحجوزات والمجموعات السياحية، وتوقفها يعني توقف عملهم نهائيا، وعدم قدرتهم على استمراريه فتح مكاتبهم، لما تتطلبه من التزامات مالية لإدامتها، كالإيجارات والفواتير والرواتب.

الجائحة.. تجتاح الجميع:

قطاعات عدة تأثرت بالجائحة وتبعاتها من إجراءات وقرارات حكومية، كالنقل العام، الذي توقف بشكل كامل عن العمل، ومحلات مواد البناء، والكراجات والميكانيك، والخياطة والإنشاءات، والحدادة، ومشاغل الحلويّات، والألبسة، والأدوات المنزليّة، وقطع التوصيلات الكهربائيّة والصحيّة؛ وغيرها.

الخياط محمد؛ مصري الجنسية؛ صاحب مخيطة، والعامل الوحيد فيها، بدأ عمله في الخياطة بالأردن منذ 22 عاماً، قال "لم يمر علي منذ جئت للأردن مثل هذا الوضع. فقد تراكمت ديوني، وتعطلت عن العمل إجباريا. هذه المخيطة مصدر رزقي الوحيد، وإغلاقها طيلة فترة الحظر، يعني أنني ساعيش أياما صعبة جدا بعد الحظر، لتسديد الإيجار والالتزامات الأخرى لمواد العمل، في حال عاد العمل أساسا إلى سابق عهده".

وأكد أنه اليوم بات غير قادر على إعالة أفراد أسرته، ويعاني صعوبات بالغة في تدبير عيشهم.

وفي مجال العمل بالإنشاءات، أصيب هذا القطاع بضربة شلّته تقريبا بسبب الحظر، برغم أنه من أكثر القطاعات تشغيلا للايدي العاملة، وترتبط به مهن مساعدة عديدة كالعمل في (البلاط، والدهان، وعمال التحميل والتنزيل، والتمديدات الكهربائية، والجبس، والقصارة، وأعمال الديكور) وغيرها، ويعمل فيه إلى جانب الأردنيين، عمال من الجنسية المصرية.

عامل مصري، قال إنه يتمنى العودة للعمل برغم عدم توقف الجائحة، لأنه يعتاش على دخله من العمل في الإنشاءات، وبعد توقفه، لم يعد له مصدر رزق، ولا مال يغطي حاجاته خلال الحظر.

أما قطاع الحدادة، فقد توقفت منشآته الصغيرة عن العمل، ويؤكد صاحب منشأة حدادة، وتقع على شارع رئيس، في منطقة الضليل بمحافظة الزّرقاء، بأنه لو كان موقع منشأته داخل الحي السكني الذي يقطن في أحد مساكنه، لكان شغلها سرا، لأنه تسلم مشاريع قبل الأزمة، وعليه تسليمها في الموعد المحدد.

وبين أنه اتفق مع زبون كان يتوقع تفصيل أبواب حديدية له، لكن مع إعلان الحظر، طلب الزبون اعادة المقدم (العربون) الذي دفعه له، برغم شرائه المواد اللازمة للعمل، لكنه وحتى يغطي خسائره، اضطرر للذهاب إلى بيت الزبون، وخرق الحظر، وتركيب الأبواب.

وكشف صاحب منشأة حدادة في الضليل أيضا، أنه يعاني الأمرين فقد "انقطع رزقي ورزق عمّالي، ولم أعد قادرا على دفع أجور عمالي الذين يعملون بالمياومة (المعلّم يتقاضى 20 دينارا، العامل 15 دينارا، المتدرّب 5 دنانير)، ولم أتمكن من تدبير إيجار المحددة (150 دينارا)، بالإضافة لما تراكم علي من فواتير كهرباء تتراوح قيمتها بين 70 إلى 100 دينار.

مطالب وحلول

أصحاب العمل في هذه المؤسسات، طالبوا عبر "تمكين" بأن تُقْدم الحكومة على مساعدتهم، ليس عينيا، بل معنويا وماديا، لتجاوز الحد الأدنى لهذه الأزمة، والتعطل الذي لحق بهم وبعمالهم.

وطالبوها بأن تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي جزءا من رواتب عمالهم، ومنحهم تسهيلات للحصول على قروض، وتخفيض الضرائب، أو وقفها لفترة تصل إلى 6 شهور، وتأجيل الدفعات البنكية لمن عليه قروض منهم لنحو عام.

تحت الحظر: 7

"كورونا" يغتال المشاريع الصغيرة أيضا..!

آثار فيروس كورونا على أصحاب العمل في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights